

بان قال ابن ابي نعيم ان ارضه حاز لوباج رزعا قبل ان
 يدرك على ان يقطع المشتري او يبرئ وانه في حال حاز
 وان اشترى على ان يتركه حتى يدرك الذرع لا والله
 اعلم **فصل في اجوب** بيع الحنطة بالحنطة والذرع بالذرع
 وزنا لا يجوز الا ان يعلم انها يتماثلان كبيع الحنطة بالذرع
 متفاضلا جائز باع قفيز حنطة بقفيز حنطة لا يجوز
 ولو باع قفيز شعير بقفيز حنطة او على العكس حاز
 بيع الحنطة بالحنطة لا يجوز عندنا وعلى القوي باع قفيز
 من صبرة حاز باع كل قفيز من هذه الصبرة بكذا فالبيع
 في قفيز واحد جائز وفيما عداه عندنا حنطة رضى عنه
 الا اذا كاله وودعه اليه كل قفيز يدرهم اذا اشترى ما يكال او
 يوزن فباعه بوزن البعض قبل ان يكيل ويوزنه فهو كانه ولو
 اشترى بمقدار فباعه قبل العدد لا يجوز ونحن صاحبنا لا
 بيع اكل بالعصير متفاضلا لا يجوز بيع السم بالسم لا يجوز الا
 ان يكون السم من الدمن الذي في السم يكون
 الدمن من ثمنه طالما في مقابلة الترخيم القطع الخارج القطع
 الذي فيه جبت لا يجوز الا متماثل كذا الرقيق المنزوع

المقول

المقول المتداول اتفاقا في بيع الطعام بالطعام ليس بشرط
 بيع الكيل بالكيل اذا كان احد بهما نقدا والاخر شيئا لا يجوز
 اذا خاف اذا باع حنطة بحنطتين او حبوب كورين
 يجوز اذا باع حنطة وكر شعير كرى شعير وارى حنطة
 بعد يجوز وهي تسمى مسئلة الاكار والبيع **فصل في**
الدور والعقار اذا اشترى دارا وشترط مع الدار العقار
 لم يخر دارا وارض بين رجلين باع احد بهما كاله حاز في نفسه
 ولو باع نصيبا ما كان لشركه ان يبطل البيع اشترى
 عشرة اذرع من مائة ذراع من حمام او دار فهو كانه
 عندنا حنطه رضى عنه خلاف ما اذا اشترى عشرة
 اسهم من مائة سهم من دار بيع العقار قبل القبض يجوز
 بخلاف المنقول لو اشترى ثوبه ولم يشترط العقار فهو كاله
 فدا البيع ولو انه اشترى هذه الاشياء الا انه يتبين
 صدورها قال السيد الامام ابو ساج العلوي يجوز وقال
 الامام الخسري رحمه الله لا يجوز اشترى ارضا على ان يخر
 جميع فاجبا على الباع حاز البيع بيع المعاملة والبيع
 واحد وان بيع فاسد لانه بيع بشرط لا يقضيه العقد